في اجتماعه الأسبوعي أمس .. مجلس الوزراء :

الموافقة على الخطة الإستراتيجية لقطاع الكهرباء للتخفيف من العجز القائم في القدرة الكهربائية

تعديل آلية تحصيل رسوم النظافة والتحسين في مختلف المنافذ الحدودية

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي، على الخطة الإستراتيجية لقطاع الكهرباء 2010م - 2012م، واحتياجاتها الاستثمارية وبرنامجها التنفيذي إضافة إلى الخطة الإستراتيجية لتطوير قطاع الكهرباء حتى عام 2025م.

وتهدف خطة 2010م - 2012م، المقدر تكاليفها الاستثمارية بمليارين و913 مليونا و100 ألف دولار، توفير حوالي 1500 ميجاوات، من خلال تنفيذ 46 مشروعاً مابين محطات إنتاج غازية للكهرباء وخطوط نقل وكهرباء ريف.

فيما تسعى خطة تطوير القطاع حتى عام 2025م إلى تنفيذ 24 مشروعاً إضافياً من قبل الحكومة والقطاع الخاص وبنظام اي بي بي، بكلفة استثمارية للمشاريع الحكومية فدرها مليار و85 مليون دولار.

وتهدف الخطتان إلى التخفيف من العجز القائم في القدرة الكهربائية، فيما يخص الخطة متوسطة المدى حتى عام 2012م، وإنهاء العجز والاختناقات الراهنة في أنظمة النقل والتوزيع ومواكبة النمو المتسارع في الطلب على الطاقة الكهربائية فيما يتعلق بالخطة طويلة المدى، 2025م.

وأكد المجلس أن على وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي توفير التمويل اللازم واعتماده في البرامج الاستثمارية للأعوام 2010 - 2011 - 2012م وبما لا يقل عن 500 مليون دولار سنويا، وبحيث تقوم وزارة النفط والمعادن باستكمال كافة الأعمال للبنية التحتية لمنشآت الغاز وتحديد الاستثمارات المطلوبة للتنفيذ متزامنا مع برنامج قطاع الكهرباء خلال الأعوام 2010 - 2012م.

كما أكد المجلس على وزارتي الكهرباء والطاقة والتخطيط والتعاون الدولي مراجعة خطة المشاريع الإستراتيجية حتى عام 2025م كل ثلاث سنوات والرفع بأي تعديلات يتم إدخالها عليها إلى مجلس الوزراء.

وناقش المجلس تقرير وزارة الإدارة المحلية حول مستوى تنفيذها لخطة استكمال مباني المجمعات الحكومية للسلطة المحلية في المحافظات والمديريات.. حيث أوضح التقرير انجاز 14مجمعا على مستوى المحافظات من أصل 21 مجمعا، بما في ذلك السكن الرسمي للمحافظ و بنسبة 70 بالمائة من إجمالي المستهدف، فيما يجري العمل حاليا لتنفيذ 3 مجمعات..مشيرا إلى أن المجمعات المنجزة على مستوى المديريات وصل إلى 84 مجمعا من إجمالي المخطط له والبالغ 333 مجمعا حكوميا وبنسبة 25بالمئة في حين يوجد 47 مجمعا تحت التنفيذ وبنسبة 14بالمئة و25 قيد الدراسة.

وتضمن التقرير مشاريع المجمعات الحكومية المتعثرة في بعض المديريات والأسباب التي أدت إلى تعثرها والعوامل المادية والفنية والقانونية التي تحد من قدرة الوزارة على استكمال خطتها في المديريات الأخرى المستهدفة.

وشكل المجلس في ضوء مناقشته للتقرير لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية وعضوية وزارات المالية والإدارة المحلية والأشغال العامة والطرق لدراسة التقرير وتحديد المعالجات اللازمة لاستكمال خطة الوزارة بما في ذلك متطلبات استكمال المشاريع المتعثرة وذلك في إطار القانون و الرفع إلى المجلس بذلك للمناقشة والإقرار.

ووافق المجلس على مشروع تعديل آلية تحصيل بعض رسوم النظافة والتحسين في المنافذ الجوية والبحرية والبرية وتعديل قيم بعض تلك الرسوم المرفوعة من اللجنة الوزارية والفنية المشتركة في الجانب الحكومي والقطاع الخاص.

واقر المجلس آلية توزيع إجمالي الرسوم المحصلة على مستوى أمانة العاصمة وكافة المحافظات وذلك وفقا للمعيار السكاني الحضري.

وفوض المجلس الوزارة الإدارية المحلية توزيع الحصيلة الشهرية للرسوم على أمانة العاصمة والمحافظات وفقا للأسس والمعايير التي تم إقرارها وعلى أن ترفع الوزارة تقريرا إلى مجلس الوزراء كل ثلاثة أشهر عن عملية التوزيع.

ووجه المجلس بإلغاء جميع نقاط التحصيل في مداخل المدن والمحافظات ابتداء من يوم (أمس).

ويأتي هذا التعديل للقضاء على عملية الازدواج في عملية التحصيل لتلك الموارد بما يحقق استفادة جميع المحافظات من تلك الرسوم وتبسيط عملية تحصيلها من القطاع الخاص وإعادة توزيعها وتنمية حجم الإيرادات التي يتوقع أن تتضاعف عما هي عليه الآن.

وصادق المجلس على مشروع اللائحة المنظمة لتكوينات هيئات الجاليات اليمنية في الخارج المقدمة من وزارة شئون المغتربين ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار اللائحة.

واشتملت اللائحة التي تقع في 49 مادة على التسمية والتعاريف ومهام واختصاصات هيئات الجاليات اليمنية وأحكام تأسيسها وشروط العضوية وحقوقها وواجباتها، إضافة إلى البناء التنظيمي والإداري لهيئة الجالية وآلية تنظيم الانتخابات فيها ونظامها المالي والأحكام الأخرى المؤسسية التي تحكم هذه العملية.

وحددت المادة (3) من اللائحة مهام واختصاصات هيئات الجاليات اليمنية في رعاية مصالح المنتسبين إليها وتوثيق صلة المغتربين بالوطن بما يجسد التكامل في تطبيق آليات الرعاية لهذه الشريحة رسمياً وشعبياً، إضافة إلى الإشراف على إدارة أنشطة المؤسسات الثقافية والتربوية والرياضية التابعة للجاليات ودعمها مادياً ومعنوياً وإقامة وتفعيل الأنشطة الفنية والإرشادية والتوعوية والتدريبية الكفيلة بتعزيز وتطوير مستوى الوعي لدى أبناء الجالية تجاه مجمل المواضيع المتعلقة بحياتهم اليومية بما في ذلك الإسهام في الحفاظ على الهوية الحضارية للمغتربين وحسن تمثيل الوطن وتجسيد صورته الحضارية المشرفة أمام الآخرين فضلا عن المساهمة في حماية حقوق ومصالح وحريات أبناء الجالية في بلد الاغتراب وتوطيد علاقة الأخوة والمحبة والتعاون والتكافل الاجتماعي فيما بينهم وحل أي خلافات قد تنشأ بينهم، وتوحيد طاقاتهم وتعزيز مركزهم في بلدان اغترابهم بما لا يتعارض مع تشريعات تلك البلدان وغيرها من المهام الرامية إلى تطوير الدور الإيجابي للجاليات تجاه بلدهم والدول التي يعيشون فيها.

مناقشة مشروع وصول خدمات البنية التحتية إلى الأحياء والشوارع كافة

المصادقة على اللائحة المنظمة لتكوينات هيئات الجالية اليمنية في الخارج

وناقش المجلس رؤية وزارة شئون المغتربين بشأن إنشاء وتشغيل نظام معلومات المغتربين والمتطلبات المادية والفنية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز جهود الدولة ممثلة بوزارة المغتربين في رعاية المغتربين من خلال توفير المعلومات الدقيقة عن أوضاع المغتربين في كافة النواحي الاقتصادية والقانونية ومستوياتهم التعليمية، ومن ثم رسم السياسات والخطط والبرامج والقرارات ووفقاً لمعطيات معلوماتية سليمة وأن تكفل معالجات قضايا المغتربين وربطهم المستمر بوطنهم وتأكيد دورهم وتفاعلهم المسئول تجاه قضايا تطلعاته المختلفة.

وأكد المجلس دعمه لإنشاء وتشغيل هذا النظام، كما تم تكليف الجهات المعنية باستكمال الإجراءات اللازمة لبناء النظام وتضمينها في البرنامج الاستثماري للعام القادم 2010م.

ووافق المجلس على مشروع التسمية والترقيم للأحياء والشوارع والعقارات في أمانة العاصمة وكافة محافظات الجمهورية ووجه وزارة الإدارة المحلية والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بإعداد الأنظمة والخطط والبرامج التنفيذية للمشروع على أن تتولى السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات عملية التنفيذ تحت إشراف الوزارة والهيئة.

وكان المجلس قد ناقش تقرير رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني حول المشروع الذي يهدف إلى سهولة وصول الخدمات الحكومية (طوارئ، إسعاف وبريد) والتجارية، وكذا تبسيط إجراءات وصول خدمات البنية التحتية إلى كافة الأحياء والشوارع إضافة إلى تأسيس وإنشاء وإدارة نظام المعلومات الجغرافية الوطني للمدن في ضوء معلومات التخطيط العمراني في إطار قاعدة معلومات موحدة وكذلك تسهيل ترسيم حدود التقسيمات الإدارية في المدينة.. موضحا جملة الخطوات الفنية التمهيدية التي أنجزتها الهيئة على طريق تنفيذ المشروع.

ووافق المجلس على مذكرتي وزير التعليم الفني والتدريب المهني بشأن إنشاء كليتي مجتمع في الخبت محافظة المحويت و(الخيامي) بمديرية المعافر محافظة تعز اللتين تهدفا إلى تنمية واقع خدمات التعليم وخدمات متطلبات التنمية من خلال التأهيل والتدريب المتطور للكوادر المحلية في التخصصات المختلفة التي تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والبيئة المحيطة فضلا عن إتاحة فرص التدريب المستمر لكلا الجنسين من خلال برامج رفع الكفاءة والتدريب النوعي التحويلي.

وأطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى المجلسين وذلك للفترة من 27 يوليو وحتى 2 أغسطس 2009م.

كما أطلع المجلس على تقرير وزير التعليم الفني والتدريب المهني عن نتائج مشاركته في ندوة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاصة بكليات المجتمع والكليات التقنية التي عقدت مؤخرا بالأردن الشقيق.

كيف نكافح البطالة في بلادنا

رياض شمسان

* المعروف أن الفراغ القاتل يؤدي بالإنسان إلى ارتكاب الحماقات.. وبالتالي فإن البطالة المنتشرة في مناطق بلادنا.. ومنها المحافظات الجنوبية والشرقية هي سبب التداعيات الخطيرة، حيث استغل أعداء الوحدة في داخل الوطن وخارجه فراغ الشباب وظروفهم المالية الصعبة وقاموا بتحريضهم على إثارة المشاكل والفتن في مناطقهم..

ولذا بات من الضروري أن نبادر بالإسراع إلى معالجة مشكلة البطالة.. وذلك من خلال إنشاء (صندوق لمكافحة البطالة) بتمويل ذاتي من المخصصات المالية المعتمدة من خزينة الدولة والخاصة بمكافحة الفقر ومنها بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال والمتمثلة في صندوق الرعاية الاجتماعية الذي أثبت عدم جدواه في مكافحة الفقر.. ولذا يمكن أن يؤخذ جزء كبير من ميزانية صندوق الرعاية إضافة إلى استغلال الاعتمادات المالية المحلية والخارجية المخصصة لمكافحة الفقر واعتمادها لصالح (صندوق مكافحة البطالة) وكذا إسهام الجهات الحكومية الأخرى بالأموال المجمدة لديها في دعم الصندوق مثل وزارة الأوقاف/ هيئة التأمينات/ مؤسسة التأمينات إضافة إلى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.. وغيرها من البنوك مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك الأهلي وبنك التسليف التعاوني والزراعي.

وبذلك سيحصل الصندوق على رأسمال كبير.. وبالتالي يتم اختيار وتعيين قيادات اقتصادية ذات كفاءة عالية وخبرة واسعة للقيام بإنشاء الصندوق ووضع خطة العمل المطلوبة لمكافحة البطالة في بلادنا تبدأ في العام 2009م في المحافظات الجنوبية والشرقية.. ثم في عام 2010م في المحافظات الشمالية والغربية.

ويهدف الصندوق إلى خلق مجتمع إنتاجي.. من خلال إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة تستوعب مجاميع الشباب حسب ميولهم ومؤهلاتهم..

ويشارك في ذلك الإخوة المحافظون والمجالس المحلية والجامعات ومكاتب الشئون الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية في كل محافظة بحيث يقوم الأكاديميون بوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية المطلوب إقامتها في كل محافظة حسب مقوماتها الطبيعية.. كما تقوم المجالس المحلية وغيرها بعمليات مسح شامل وحصر وتسجيل الشباب العاطلين عن العمل والأسر الفقيرة القادرة على الإنتاج.. وإقامة معارض لتسويق منتجاتها... إلخ.

ولا يفوتني الإشارة هنا إلى إلزام الأخ الدكتور منصور الحوشبي وزير الزراعة والري بضرورة التنفيذ السريع لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتوزيع الأراضي الزراعية على الشباب ليقوموا باستصلاحها وزراعتها.

وبذلك سيرتبط وينشغل الشباب بالعمل, ولن تكون هناك مشاكل بل وسيقف الشباب بصلابة أمام أي مرتزق يحاول إثارة الفتن والمشاكل في المحافظات الجنوبية والشرقية.

أما بالنسبة للمشاريع الإنتاجية الصغيرة التي يتطلب إقامتها للشباب العاطل عن العمل في المحافظات حسب مقومات كل محافظة فأورد هنا نماذج لهذه المشاريع:

* مشاريع زراعية
* مشاريع سياحية مثل:
* إقامة استراحات على الطرق الطويلة بين المحافظات.
* أكشاك لبيع الهدايا لمعالم اليمن وغيرها من الأشياء الخاصة باليمن.
* إقامة هناجر كبيرة في عدد من مديريات المحافظات تتضمن ورش عمل للشباب خاصة بالسمكرة للسيارات/ إصلاح الثلاجات والبوتجاز والتلفزيونات والأجهزة الإلكترونية الأخرى/ الكهرباء/ السباكة والنجارة/ وغيرها من المهن الفنية.
* صناعة الحلوى/ البخور/ الجنابي/ الأثاث/ سلات المهملات الخزف/ المقاطب وغيرها من الملابس/ الصناعات اليدوية الأخرى التي يمكن أن يقوم بها الشباب/ والأسر الفقيرة المنتجة.
* محلات الكوافير للنساء/ والحلاقة للرجال/ ومحلات البنشر وتغيير الزيت.
* محلات للكمبيوتر/ استديوهات تصوير وغير ذلك.
* معارض لبيع منتجات الشباب والأسر الفقيرة المنتجة.

وهناك مشاريع صغيرة إنتاجية أخرى يمكن إقامتها لتسهم بفاعلية في مكافحة البطالة.

اليوم قافلة شبابية من مخيم عدن النموذجي تتوجه إلى تعز

عدد من المشاركين في المخيم الصيفي النموذجي في عدن لـ (14 أكتوبر):

المخيم أعطانا فرصة للتعارف والتآخي وتلقينا محاضرات حول حب الوطن

استفدنا من المخيم في عملية صيانة أجهزة الكمبيوتر والجوالات والإسعافات الأولية

الولاء للوطن ونبذ ثقافة الكراهية سمة اكتسبناها في المخيم

لقاءات / ذكرى جوهر :
تصوير / جان عبدالحميد:

تتواصل في عدن أعمال المخيم الصيفي النموذجي للمحافظة الذي يشارك فيه أكثر من ألف وثمانمائة شاب وشابة من مختلف مديريات المحافظة.

ويتلقى المشاركون في المخيم عدداً من المعارف في صيانة أجهزة الكمبيوتر والهاتف الجوال والإسعافات الأولية .. بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية المختلفة والمحاضرات الهادفة إلى غرس الولاء للوطن وترسيخ قيم الوحدة الوطنية بين شباب الوطن الواحد من خلال تنظيم الرحلات الترفيهية.

وتستعد قيادة المخيم لتنظيم قافلة شبابية تضم كافة المشاركين في المخيم ويتقدمهم الدكتور / عدنان الجفري محافظ محافظة عدن وعدد من المسؤولين في المحافظة لزيارة محافظة تعز.

(14 أكتوبر) زارت المخيم النموذجي في عدن والتقت بعدد من المسؤولين والطلاب المشاركين فيه حيث قال الأخ / محمد عبدالله الجباري مدير مديرية التواهي زرت المخيم الصيفي النموذجي للمحافظة ووجدته بمثابة ورشة عمل لتدريب الطلاب على الحاسوب والانترنت وإصلاح الجوالات وهذا يعد تأهيلاً علمياً حيث يتخرج الشباب من المخيم ولديهم خبرة في هذه المجالات من أجل توفير لقمة العيش.

وأضاف يعتبر هذا المخيم ناجحاً (99 ٪) وهو قدوة حسنة لبقية المخيمات في محافظات الجمهورية.

أما الأخت / شادية جلال قاسم نائبة رئيس المخيم الصيفي النموذجي لمحافظة عدن قالت : إنه على الرغم من مرور أسبوعين إلا أن الطلاب ما زالوا في تدفق مستمر وهذا يدل على نجاح المخيم الذي يقدم عدداً من الدورات النوعية المتميزة.

فيما قال المهندس / بسام عيدروس العلبي خريج كلية الهندسة لهذا العام أعمل في المخيم في مجال تدريس الطلبة مادتي الصيانة (الكمبيوتر والشبكات) وبالنسبة لصيانة الكمبيوتر يستفيد منها الطالب، حيث يصبح لديه المقدرة على التعامل مع جهاز الكمبيوتر من تجميع إلى استبدال قطع تالفة إلى صيانة برمجيات.

أما بالنسبة للشبكات عند نهاية الدورة يصبح الطالب قادراً على بناء شبكة متكاملة مثل شبكات مقاهي الانترنت والمرافق الحكومية. وبهذا يصبح الطالب لديه حرفة أو مهنة تمكنه من كسب العيش ومواكبة التقنية الحديثة.

أما الأخت / عفاف علي التركي من الهيئة الإدارية والسكرتارية للمخيم فقالت : أقوم بتسجيل وتحضير الطلاب بالمخيم وكان عددهم في السنة السالفة (800) طالب مشارك أما هذا العام فيشارك فيه (1800) شاب وشابة وما زال الإقبال مستمراً.

وأضافت أن المخيم هذا العام جيد جداً لأنه استقبل الشباب في مجال الرياضة ونظمت لهم رحلات داخلية في المحافظة للاطلاع على الآثار والمعالم اليمنية والطبيعية.

أما الأخ / وائل عبده سعيد دبوان رئيس لجنة النظام والتنظيم قال إنه يعمل على تنظيم الشباب بالساحة وحل المشاكل وكذا تقسيمهم في الرياضة وتنظيمهم للدخول إلى القاعات.

من جانبه قال : مازن عبدالله السقاف قسم انجليزي : استفدنا من هذا المخيم من خلال تعلم المحادثة باللغة الانجليزية .

أما / محمود حسنين طالب في قسم صيانة الجوال قال تدربنا في المخيم على كيفية فتح الجوال وبرمجة الأجزاء الداخلية له ومعرفة العطل وفتح القطع وتركيبها.

أما الأخ / خالد منصور مكرد طالب صيانة كمبيوتر قال : تدربنا في المخيم على كيفية حل بعض المشاكل التي تواجه الكمبيوتر وتهيئته ومعرفة العطل إضافة إلى كسب الكثير من المهارات حول الكمبيوتر وكذلك خلق علاقات مع الطلبة الآخرين والاستفادة من الأخطاء التي نواجهها.

فيما قال الطالب / بسام أحمد بن أحمد فرحان من قسم صيانة الكمبيوتر: لأول مرة أشارك في هذا المخيم واستفدت من قسم الصيانة في كيفية تجميع الجهاز من أصغر قطعة إلى أكبرها.

وأشار إلى أنه تدرب على كيفية تهيئة الجهاز ومعرفة الأعطاب الناجمة عن بعض الفيروسات وبعض الأعطاب الكهربائية.

محمد عبد الله الجباري

أما الصعوبات التي نواجهها عدم توفير الأجهزة الكافية لكل طالب.

بسام عيدروس العلبي

شادية جلال قاسم

محمود حسنين

وائل عبد سعيد دبوان

عفاف علي التركي

مازن عبدالله عبد ربه

خالد منصور مكرد

بسام احمد فرحان